والمبيع بعد قبض امانة بيد مشتر **فصل** وان اختلفا عند من حدث العيب مع الاحتمال ولا بينة فقول مشتر بيمينه على البت ان لم يخرج عن يده وان امكن احتمال الاقول احدهما قبل بلا يمين ويقبل قول بائع ان المبيع لبس المردود والا في خيار شرط فقول مشتر وقول مشتر في عين ثمن معين بعقد وقابض في ثابت في ذمة بمن مبيع وقرض وسلم ونحوه ان لم يخرج عن يده ومن باع شقصا تلزمه عقوبة من قصاص او غيره ممن يعلم ذلك فلا شئ له وان علم بعد البيع حيرت بين رد وارش وبعد قتل بتعين ارش وقبل قطع لهما لو غاب عنده وان لزمه مال والبائع معسر قدم حق مجنى عليه ومشترى الحي وان كان موسرا تعلق ارش بذمته ولا خيار **السادس** خيار في البيع بتخير الثمن ويثبت في صور في تولية كوليته او بعضه براس ماله او بما اشتريته او برقمه وبعلمانه وشركة وهي بيع بعضه ببعضه كاشركتك في ثلثه او ربعه ونحوهما واشركتك ينصرف الى نصفه فان قاله لآخر عالما بشركة الاول فله نصف نصيبه والا اخذ نصيبه كله وان قال اشركاني فاشركاه معا اخذ ثلثه ومن اشرك اخر في قفيز او نحوه قبض بعضه اخذ نصف المقبوض وان باعه من كله جزءا يساوي ما قبض انصرف الى المقبوض ومرابحة وهي بيعه بثمنه وربح معلوم وان قال على ان ابيع في كل عشرة درهما كذا ومواضعة وهي بيع بخسران وكوه فيهما ما كره في مرابحة فما ثمنه مابة وباعه به ووضيعة درهم من كل عشرة وقع بتسعين ولكل او من كل عشرة يقع بتسعين وعشرة اجزاء من احد عشر جزءا من درهم ولا تصح الجهالة حينئذ لزوالها بالحساب ويعتبر للاربعة علمها برأس المال والمذهب انه متى بان اقل او موجلا حط الزايد وحط قسطه في مرابحة وبنقصه في مواضعة واجل في موجل ولا خيار ولا تقبل دعوى بائع غلطا بلا بينة فلو ادعى علم مشتر ليحلف وان باع بدون ثمنها عالما لزمه وان اشتراه ممن ترد شهادته له او ممن حاباه او لرغبة خصه او موسم ذهب او باع بعضه بقسطه وليس من المماثلات المتساوية كزيت ونحوه لزمه ان يبين فان كتم حيث مشتر بين رد

للشترى عروض اشترى متاعا فوجد بعضها معيبا اشترا فعليه رده الى بايعه ح

وامساك

وامساك وما يزاد في ثمن او مثمن واجل او خيار او يحط زمن الخيار بين يلحق به لا بعد لزومه ولا ان جنى قنه وهبة مشتر لوكيل بائعه كزيادة وبيعه عكسه وان اخذ ارش عيب او جناية اجنبية لا بأخذ ثمار واستخدام ووطئ ما لم ينقصه وان اشترى ثوبا بعشرة وعمل فيه او غيره ولو باجرة ما يساوي عشرة اجر به ولا يجوز تحصل بعشرين ومثله اجرة مكانه وكيله ووزنه وان باعه بخمسة عشر ثم اشتراه بعشرة اجر به او حط الربح من الثمن الثاني واخر ما بقي فلو لم يبق شئ اخر بالحال ولو اشتراه بخمسة عشر ثم باعه بعشرة ثم اشتراه بأي ثمن كان بنى وما باعه اثنان مرابحة فثمنه بحسب ملكهما لا على راس مال لهما **السابع** خيار لاختلاف المتبايعين اذا اختلفا او ورثتهما في قدر ثمن ولا بينة او لهما حلف بائع ما بعته بكذا وانما بعته بكذا ثم مشتر ما اشتريته بكذا وانما اشتريته بكذا ثم ان رضي احدهما بقول الاخر او نكل وحلف الاخر اقر والا فلكل الفسخ وينفسخ ظاهرا وباطنا المنع فان تكالصرفهما كما لو نكل من ترد عليه اليمين وكذا اجارة فاذا تحالفا وفسخت بعد قراغ مدة فاجرة مثل وفي اشتاطها بالمعظ وحلف بائع فقط بعد قبض ثمن وفسخ عقد وان تلف مبيع تحالفا وعن مشتر قيمته ويقبل قوله فيها وفي قدره وصفته وان تعيب ضم ارشه اليه وكذا كل غارم لاوصفه بعيب وان ثبت قبل قوله في تقدمه **الثامن** خيار ثبت للخلف في الصفة ولتغرير ما تقدمت رويته وتقدم **فصل** وان اختلفا في صفة ثمن اخذ نقد البلد ثم غالبه رواجا فان استوت فالوسط وفي شرط صحيح او فاسد او اجل او رهن او ندرهما او ضمين فقول منكره كمفسد وفي قدر مبيع او عينه فقول بائع وان تشاحا في ايهما يسلم قبل والثمن عين نصب عدل يقبض منها ويسلم المبيع ثم الثمن وان كان دينا اجبر بائع ثم مشتر ان كان الثمن حالا لا المجلس وان كان دون مسافة قصر حجر على مشتر في ماله كله حتى يسلمه وان عينه بعيد او كان به او ظهرت عشرة فلبائع الفسخ كمفلس وكذا موجر بتعذر حال وان احضر بعض الثمن لم يملك اخذ ما يقابله الا ان نقص